أبحاث

مجلة العلوم الاجتماعية

محور العدد:

عمال ونقابات «بالمغرب»

ABHATH

Revue de sciences Sociales

N° 13 – automne 1986

Abhath	أبحاث
B.P. 1377	ص. ب. 1377
10, Place Alaouyine	10، ساحة العلويين
RABAT	الربـاط

الثمن : 12 دراهم : PRIX

التصفيف الضوئي والمختبر: دار الخطاب للطباعة والنشر

أبحاث

مجلة فصلية ـ العدد: 13 ـ السنة الرابعة ـ خريف 1986

رقم ايداع التصريح : 1/ 1983
رقم الايداع القانوني : 14/ 1983

عنوان المجلة : أبحاث، مجلة العلوم الاجتماعية
10، ساحة العلويين (قرب محطة القطار) ـ الرباط
عنوان المراسلة : ص.ب 1377 ـ الرباط (المغرب)

دار قرطبة للطباعة والنشر ـ 10، زنقة برون، بلفدير ـ الدار البيضاء

حول كتاب: «الحركة العمالية المغربية» لعبد اللطيف المنوني ومحمد عياد

محمد نجيب بنسبيعة

إن تاريخ صيرورة الحركة العمالية المغربية يطرح نفسه بحدة، رغم أن الموضوع في حد ذاته يتطلب بعداً تاريخيا يمكن الباحث من استقراء كل مكونات هذه الحركة، وبالخصوص لاستحضار كل الامكانيات الذاتية والموضوعية التي جعلت العمل النقابي في المغرب لا يستقر على أسلوب موحد لفهم العلاقة بين العمل، كإطار لطرح المفارقة القائمة داخل علائق الانتاج، والنمط السائد لاستخراج فائض القيمة الذي هو موضع الصراع النقابي السياسي ـ الطبقي والذي يحدد نوعية هذا الصراع. إذاً، يكون وزن الوعي المتوفر لدى الطبقة العمالية، كمحركة لدينامية تضاد المصالح بين الرأسمالية وهذه الحركة، هي الاداة الثورية، التي من داخلها يتولد الفكر المتمرد والمؤهل موضوعيا للاطاحة بالنظام الرأسمالي، كما يتضح من القراءة المستجدة للاشتراكية العلمية.

وهكذا يبدو أن كتابة هذا التاريخ العمالي عملا ملحا جدا، اذا ما اعتبرنا أن الكتابات التي تطرقت لحد الآن لموضوع الحركة العمالية المغربية يطغى عليها الطابع التحزبي، اذا لم نقل إنه يعتريها غموض نابع من الخلفيات السياسية والايديولوجية التي افرزت هذه الكتابات نفسها.

والسؤال المطروح هو كيف يمكن فهم واقع الحركة العمالية المغربية في علاقتها مع الحركية السياسية التي جعلت هذه الحركة العمالية المغربية غير موحدة بالنظر الى تعدد الأجهزة النقابية (إن لم نقل المركزيات) المؤطرة للعمال كطبقة قائمة الذات؟.

وهذا السؤال يطرح بدوره تساؤلا ثانويا، لا يقل أهمية عن الأول. إذ لما كانت الحركة العمالية المغربية وليدة فترة زمنية جعلت منها قوة ضغط تحررية وقفت ضد الهيمنة الاستعمارية منذ السنوات الاولى لدخوله الى المغرب، لماذا لم تتمكن الطبقة العاملة من تكوين وعي سياسي يحميها من الدخول في نقاش عقيم أدى إلى استحواذ «جهاز بيروقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل على مكتسبات هذا الأخير النضالية، وإبطال مفعولها في آخر المطاف، وبالتالي إلى شل

مردودية هذه النقابة كأداة للتغيير النوعي والثوري لعلائق الانتاج داخل النمط الرأسمالي المتخلف الذي انغمس فيه المغرب إبان الاستعمار واختاره لنفسه بعد الاستقلال، حيث تقوى في العشر سنوات الأخيرة؟.

1) قراءة أولية :

قد يكون من باب تحصيل الحاصل أن نؤكد على أهمية الظرف الذي يأتي فيه صدور كتاب «الحركة العمالية المغربية [1] لمؤلفيه عبد اللطيف المنوني ومحمد عياد. إلا أن هذه الأهمية تشكل هي نفسها منطلقا يبرز التساؤلات التي طرحنا في المقدمة لهذه القراءة، إذ لا يعقل أن توجد كتابات تحليلية تتطرق لتطور الحركة العمالية المغربية من داخل تنظيماتها، في الوقت الذي يكوّن تاريخها القريب والمتوسط المدى رمزا زاخرا بنضالية - متقطعة بالطبع - يجعلها قوة قائمة الذات.

وإذا كانت الطبقة العمالية، كمحرك لاقتصاديات الوطن، تعيش اليوم توجهات غير وحدوية التكوينة التنظيمية والعقائدية، إلا أنها، وعبر أربعين سنة من نشأتها وتطورها السياسي، لا زالت قابلة لأن تكون ذلك المقود لتعميق الصراع الطبقي وجعله محركا للتغيير الكيفي لضمان الاختيار الاشتراكي للمجتمع المغربي.

إن هذه الخلاصة التالية تكون جوهر ما ذهب إليه المؤلفان من خلال قرائتهما للواقع النقابي المغربي.

وقبل الدخول في مناقشة بعض النقاط التي أتت في الكتاب الذي نحن بصدده، لابد وأن نستعرض الاتجاهات الرئيسية التي جعلت «الحركة العمالية المغربية» وثيقة ذات أهمية قصوى لتتبع الخطوات الاولى للعمل النقابي في المغرب.

1.1/ الخطوات الأولى للتنظيم :

«إن نشأة كل حركة عمالية نقابية أو سياسية تقتضي توفير شروط موضوعية وذاتية في نفس الوقت. فالشروط الموضوعية تتلخص في وجود نمط من الانتاج يرتكز على الفصل بين المنتج ووسائل الانتاج، الشيء الذي يؤدي بالمنتج من أجل تجديد شروط عيشه الى بيع قوة عمله، ولا يتأتى ذلك إلا في إطار الانتاج الرأسمالي. ومن المعلوم أن هذا النمط من الانتاج لم يعرفه المغرب إلا مع دخول الاستعمار.»[2]

قد لا نتفق مع هذا الطرح لنشوء العمل النقابي أو السياسي لما يحتويه من تعميم غير مقنع، بل وغير مترجم إلى الواقع العملي السياسي، إلا أن ما يهمنا هنا هو تاريخ العمل النقابي

في المغرب ابتداء ونتيجة لدخول النمط الرأسمالي الاستعماري كما أصبح ساري المفعول ابتداء من 1912، سنة توقيع «معاهدة الحماية».

إن تكوين الحركة العمالية المغربية يتجزأ الى فترتين، أو على الأصح ينطلق من واجهتين [3]: الواجهة الأولى، والتي انحصر فيها التنظيم النقابي على المعمرين الفرنسيين الذين أتوا بتنظيم قائم في فرنسا س.ج.ت، وذلك بتأسيسها في المغرب سنة 1930. وهذا التنظيم يعد فرعا للمنظمة الأم في فرنسا. وكانت جل التنظيمات التي دخلت في س.ج.ت، تنتمي الى قطاع الوظيفة العمومية، وقطاعات أخرى الشبه العمومية (صناعة التغدية الموانيء..).

وهذه الشريحة النقابية المغربية جغرافيا تختلف عن س.ج.ت. الميتروبوليتانية métropo-litaine في كونها تتألف في رمتها من أرستقراطية عمالية، بحيث كان العمال الفرنسيون والأجانب المنضوين تحت لواء س.ج.ت. يتمتعون بامتيازات لم يتوفر عليها العمال الفرنسيون داخل فرنسا نفسها. وهذه الامتيازات جعلتهم يرتبطون بالنظام الرأسمالي الاستعماري عوض أن يدخلوا معه في صراع بطبيعة تكوينهم وانتمائهم الطبقي. ولقد أتى هذا الارتباط واضحا في المؤتمر التأسيسي ل س.ج.ت. في المغرب بحيث نُعِتَ الدخول الاستعماري نتيجة وتبريرا للدَّوْر «الحضاري لفرنسا بالمغرب» [4].

وابتداء من السنوات الأولى من نشأة هذه المنظمة في المغرب، وخصوصا مع دخول سنة 1956، اتجه العمال المغاربة الى النضال النقابي بجانب العمال الاجانب [5]. وكان هذا النضال فرصة للمغاربة للمطالبة بتأطيرهم داخل س.ج.ت. في أول الأمر ثم اعتبار التنظيم النقابي المستقل ضرورة حتمية تمكن العمال المغاربة من إفراز تنظيم نقابي مستقل عن س.ج.ت. وخاصٍّ بالمغاربة.

إلا ان السلطات الاستعمارية لم تسمح للعمال المغاربة أن ينظموا أنفسهم داخل إطار نقابي مستقل بل ذهبت الى منع العمال الأجانب من التعامل مع المغاربة في هذا الاتجاه.

ابتداء من 1936، سهلت السلطات الفرنسية إقحام العمال المغاربة داخل س.ج.ت. لاحتوائهم أولا، وفصلهم عن العمل الوطنى التحريري ثانيا.

ويمكننا القول أن سنة 1938 تعتبر كفترة تطور نوعي للحركة العمالية المغربية، انطلاقا من واقعها الداخلي - التناقضي، واعتبارا للصراع القائم بينها والاتجاه الاستعماري أو «الشبه استعماري» والذي كانت تقوده الارستقراطية العمالية المنظمة داخل س.ج.ت. «المغربية».

إن هذا التحول النوعي يكمن في كون أن هذه الأرستقراطية العمالية المرتبطة بالنظام الاستعماري ذاتيا كانت تنادي الى قبول «الدور الحضاري لفرنسا»، وهو نداء يتمشى مع

الامتيازات المعطاة لهذه الارستقراطية من طرف المستعمر الفرنسي. إذن، إن هذا التناقض العضوي للعمل النقابي داخل س.ج.ت. هو الذي أعطى التيار التحريري عند العمال المغاربة والذي تبنى العمل الوطني التواق للتحرر من الاستعمار الفرنسي كأساس لنضالهم داخل الاطار النقابي.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية والتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة السياسية العالمية، تغيرات مست التكوينية العمالية نفسها، تطور الاطار التنظيمي للطبقة العمالية المتواجدة في المغرب، إذ ظهر على الساحة النقابية سنة 1943 تنظيم على شكل جديد، الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب.

ما هو الجديد مع هذا التنظيم؟

ـ على الصعيد السياسي:

بعد إنشاء «الاتحاد العام للنقابات الموحدة للمغرب» تحت قيادة شيوعية ، حاولت هذه الاخيرة إضفاء شرعية شكلية على مسارها السياسي، اذ نادت بوحدة الأمتين الفرنسية والمغربية ضد الاحتكار الرأسمالي. إلا أن هذه الانطلاقة لم تنف السيطرة الاستعمارية كأساس للوجود الفرنسي بالمغرب. وكان النداء ضد الرأسمالية ينطلق من داخل المنظور «الحضاري» الدائم والمبرر لتواجد الحكم الفرنسي داخل الدولة المغربية.

وعلى كل، يبقى هذا النداء اعترافا علنيا لحق الحركة العمالية المغربية لتنظيم نفسها نقابيا.

ـ على الصعيد النقابي:

في إطار هذه الانطلاقة للشرعية الشكلية للنقابات الموحدة، ظهر الى جدول النضالات المطالبة بالتخلي عن سياسة التمييز في الأجور بين العمال المغاربة والفرنسيين. وقد أدى هذا المطلب إلى انخراطات عديدة من طرف العمال المغاربة داخل س.ج.ت.

ـ على الصعيد التنظيمي:

كانت هذه الانطلاقة ترمي الى ادماج المغاربة في التنظيم النقابي الفرنسي الاصل، حتى يتسنى لهذا الأخير احتكار الساحة النقابية المغربية، وفي نفس الوقت إبعاد المغاربة عن التفكير في تنظيم نقابي وطني البنية. وقد أدت هذه السياسة الى تقليد بعض العناصر المغربية مسؤوليات قيادية داخل المنظمة الموحدة [6].

وهكذا حاولت هذه الأخيرة تبرير هذا الادماج مدعية أن التفكير في إطار نقابي موازي هو تشتيت لصف العمال وبالتالي إضعاف للطبقة العمالية برمتها.

إلا أن هذا الاتجاه للمؤطرين الفرنسيين لم يكن ليبقى دون منازع، إذ كانت الحركة الوطنية، وخصوصا بعد ظهور حزب الاستقلال سنة 1944، تعمل جادة داخل صفوف العمال المغاربة، وعملها كان يرمي الى تعميق الوعي الوطني التحرري للحركة العمالية المنظمة داخل هذا الاتحاد.

وقد أدى هذا العمل والتأطير المسؤول إلى فرض توصية خلق منظمة نقابية مستقلة عن س.ج.ت ومفتوحة لجميع العمال ابتداء من سنة 1951. وكان هذا القرار هو اللبنة الاولى التي أدت بعد ذلك الى خلق «الاتحاد المغربي للشغل»

1 ـ 2 : الاتحاد المغربي للشغل قبل الاستقلال.

لقد كان الصراع القائم بين العناصر النقابية الفرنسية والشيوعية المغربية المساندة لهذه الأخيرة والنقابيين الوطنيين المغاربة يدور حول مفهوم النضال النقابي ونوعية الاطار العضوي الذي سوف يدور داخله. وكانت الحركة النقابية المغربية ترى ان حل الاشكالية النقابية المغربية لن يتأتى من الحصول على الاستقلال، عكس ما كانت تقوله الحركة النقابية الفرنسية والشيوعية المغربية. إذ كانت هذه النظرة الثانية تجعل من تحرير الطبقة العمالية الفرنسية من استغلال الرأسمال هو المحرك الوحيد لانعتاق الطبقة العمالية المغربية.

كان، إذا، هذا الرأي الأخير يتمشى موضوعيا مع السياسة المتبعة منذ دخول الاستعمار الفرنسي للمغرب، إذ كان يرمي في الاساس الى ابعاد امكانية تنظيم العمال المغاربة داخل إطار مستقل عن س.ج.ت.

إلا ان إقتحام الأطر العمالية المغربية قيادة النقابات الموحدة، وبعد الحصول على الاغلبية داخلها، اضطر النقابيون الفرنسيون والشيوعيون الى التصويت مع ملتمس وطني يرمي إلى إنشاء نقابة مستقلة عن س.ج.ت. سنة 1952. على كل، إن الاتحاد المغربي للشغل لن يرى الوجود إلا ثلاث سنوات من بعد ـ 1955 ـ نظرا للظروف التي أدت الى حل الاتحاد العام للنقابات الموحدة من طرف السلطات الاستعمارية.

وفي الحقيقة، يعتبر إنشاء «الاتحاد المغربي للشغل» نتيجة الصراع السياسي الذي دفع المقاومة المغربية إلى تنظيم العمال داخل الوحدات المهنية. وقد أدى هذا التنظيم الى توثيق علاقات النضال التحرري بين العمال والحركة الوطنية المقاومة المسلحة. وهذا الترابط هو الذي أدى الى التواجد المكثف داخل قيادة النقابات الموحدة للنقابيين الوطنيين. وهوالأمر الذي جعل مطلب النقابية المستقلة عن س.ج.ت يأخذ بعدا تحرريا ووطنيا أكثر من كونه نظالا نقابيا

محضا. وأكبر دلالة على هذا الالتقاء السياسي ـ النقابي ـ التحرري هو الاعلان عن تكوين «الاتحاد المغربي للشغل» في حي عمالي كانت تحكمه المقاومة المغربية، وهو حي بوشنتوف، حيث أقيم المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل والذي جمع 15 تنظيماً نقابياً مغربياً.

إذن، كان الاتحاد المغربي منظمة دمجت بين النضال النقابي ـ في المطالبة بتحسين وضعية العامل المغربي ـ والنضال السياسي في كون أن الاتحاد مزج بين المطالب النقابية المحظة والمطلب الرئيسي والملخص في ضرورة استقلال المغرب.

وهذان النضالان كان لا يفترقان في الخطة التي اتبعتها العناصر القيادية النقابية المغربية والرامية إلى تحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي.

إلا ان الصراع السياسي كان يتمحور حول إمكانية السيطرة على الوضع التنظيمي من طرف العناصر التقدمية المغربية، بحيث أن حزب الاستقلال كان يجمع بين كل التيارات المغربية، يمينية منها وتقدمية. وهكذا، أخذت المقاومة المغربية، ومن خلال تنسيق عملها مع الحركة العمالية، تسعى الى تنظيم نفسها تنظيما محكما يقيها من سيطرة الاتجاه اليميني على قيادة هذه المقاومة والمتمثل في قيادة حزب الاستقلال. ولقد كان هذا الصراع نفسه موجودا داخل حزب الاستقلال الذي كان بعض قادته التقدميين يحاولون فرض رأيتهم هذه من داخل الحزب، وهوصراع اكتسى نزاعا علنيا حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية المزمع سلكها في المغرب ما بعد الاستقلال.

2 ـ 1 : الحركة العمالية المغربية بين النضال السياسي والاحتواء البيروقراطي

لقد كان الصراع السياسي السائد داخل التنظيمات النقابية والسياسية المتواجدة على الساحة المغربية في السنوات الاولى من الاستقلال يدور حول المفاهيم الاساسية التي سوف تعطي للدولة المغربية ركائزها العقائدية.

وهكذا اختلف الرأي بين العناصر التقدمية للحركة الوطنية داخل حزب الاستقلال نفسه والمقاومة المغربية والحركة العمالية كذلك.

ولقد أدى هذا الصراع ـ المواجهة الى ضم صوت «الاتحاد المغربي للشغل» للشعارات التي رفعها التقدميون المغاربة وأعضاء المقاومة وجيش التحرير والتي كانت تتلخص في المطالبة بإقرار ديمقراطية حقيقية يقرها مجلس تأسيسي يضع دستور البلاد، وتسطير خريطة لاصلاح زراعي جذري، «وتطهير الادارة من الخونة والمتواطئين مع الاستعمار، وتصفية القواعد الأجنبية في المغرب» [7].

هكذا، نلاحظ أن الاختيارات الأولية للاتحاد المغربي للشغل، وهوالاطار الوحيد آنذاك المنظم للحركة العمالية المغربية، كانت موصولة بالاطروحة التقدمية للعناصر الوطنية المغربية والمتمثلة في الجناح «اليساري» لحزب الاستقلال الذي كان يتزعمه المهدي بن بركة.

إلا أن هذا التواصل لم يبرح ان يتزعزع منذ أواخر الخمسينات، وخصوصا وبشكل فاذح ابتداء من نهاية 1961، حيث ظهرت بوادر انحراف قيادة الاتحاد المغربي للشغل عن المسار التقدمي للنضال السياسي، بل وتراجع مفهوم العمل النقابي الى ما شخص «بالنقابية الضيقة» [7]. وقد واكب هذا الانحراف خلق نقابات صورية بإيعاز إما من الحكم أو من حزب الاستقلال الذي اختار المناورة السياسية ضدا عن الاتجاه الديمقراطي ـ التحرري الذي تمثل في « الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» المتفرع عن حزب الاستقلال سنة 1959، بقيادة المهدي بن بركة، عبدالرحيم بوعبيد وآخرين. واختيار النقابية الضيقة كاتجاه للنضال العمالي كان في الحقيقة مسلسلا فرضته البورجوازية المغربية على الجهاز القيادي لصالحها سياسيا.

لقد كان العمل وفق خطة سياسية موحدة تناضل من أجل وعي نضالي يتجه بالاساس الى التعبير السليم عن الاختيارات الجوهرية لضروريات التطور الاقتصادي والسياسي جعلت الحركة العمالية ومن خلال الاتحاد المغربي للشغل في أوائل سنوات الاستقلال، تحصل على مكتسبات كبيرة. وقد كان من نتائج هذه المكتسبات، وهو شيء يعبر عن مدى قوة هذه الحركة آنذاك، أن حزب الاستقلال وكل التيارات المناوئة للتحولات الديمقراطية التي ناضل من أجلها المقاوم والعامل طوال سنوات الاستعمار حاولت النيل من صلابة ووحدوية النظرة المصيرية عند الحركة العمالية. وكانت الخطة المتبعة تسعى الى خلق تيارات متناقضة داخل الحركة النقابية المغربية. وهو ما حدث بعد إنشاء نقابة تابعة لحزب الاستقلال، ثم توالت النقابات الصورية. والمهم هنا هو إبراز الانحراف الذي أدى بالاتحاد المغربي للشغل إلى الابتعاد شيئا فشيئا عن النهج النضالي التعبوي الذي تبنته بصبر شديد الحركة العمالية منذ 1930 إلى غضون 1961.

وهكذا، وعلى غرار وموازاة للتقسيم النقابي، نهج الحكم آنذاك سياسة متوسطة المدى تركزت حول الأهداف التالية:

ـ تقسيم الحركة النقابية: وهو ما أوضحناه في السطور السابقة.

ـ فك الارتباط بين العمل التحرري الوطني والنابع عن الحركة الوطنية وأحزابها الموجهة، وبين العمل النقابي لجعله عملا دفاعيا مصالحيا فقط.

ـ الضغط على الجهاز القيادي للاتحاد المغربي للشغل ودفعه إلى الانعزال السياسي.

وقد توصل الحكم إلى تنفيذ هذه الخطة المحكمة إذ تمكن من إيقاف المسلسل الوحدوي

بين الحركة الوطنية والاطار النقابي، وبالتالي بضحد التوجهات السياسية للعمل النقابي، وذلك بعزل العناصر التقدمية بعد سقوط حكومة عبد الله ابراهيم، ثم إفشال مسلسل الاضراب الذي كان من المنتظر أن يكون أداة ضغط قوية على الحكم. وهكذا، كانت سنة 1961 السنة المحورية التي أعطت المسلسل الزجري الذي ركز الاتجاه المضاد للنضال التحرري.

فلقد تمكن الحكم من الدخول في مناورة مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل بعد إغرائها وكسبها لمصلحته. وهكذا تراجع الاتحاد المغربي للشغل عن الاضراب الذي كان مقررا في دجنبر 1961. وتلى ذلك احتواء هذه القيادة وإعطائها الضوء الأخضر لعزل الحركة العمالية عن التيار التعبوي التحرري وتفكيك العمل السياسي العام.

انطلاقا من هذه الفترة، دخل الجهاز القيادي للاتحاد في مسلسل يُعرَف «بسياسة الخبز» والذي يتلخص في ان العمل النقابي يقتصر بالاساس على النضال من أجل مكتسبات مصالحية محضة ـ الزيادة في الاجور. . . دون وصل هذا النضال البدائي بالعمل السياسي والذي هو وحده يمكن الطبقة العاملة من الوصول الى الوعي الطبقي الذي سوف يخولها تدارك مواقفها وجعلها تتدرج في محاربة الاستغلال الرأسمالي.

وبفعل هذه السياسة الخبزوية، تفتت التنظيمات التابعة للاتحاد المغربي للشغل، واضمحل التنسيق بين الحركة العمالية والحركة التحررية والتيارات التقدمية والعمل النقابي.

وقد يبرز هذا التفتت من خلال الارقام التالية:

ـ سنة 1957 كان عدد النقابيين الأعضاء: 600.000
ـ سنة 1959 أصبح 650.000 عضوا
ـ سنة 1960 عاد الى 600.000 عضوا
ـ سنة 1963 أصبح 400.000 عضوا
ـ سنة 1965 نجد 300.000 عضوا
ـ سنة 1970 نجد 200.000 عضوا

وتمام العدد: 200.000، سنة 1975.

وهذا التشتت العضوي جاء نتيجة للنظرة الضيقة التي حاول الجهاز القيادي للاتحاد فرضها على العمال المنضوين داخله.

لقد تجانس هذا الاتجاه الانحرافي للعمل النقابي مع حل جيش المقاومة وتشتيت رقعة التقدميين وتقوية وضعية البورجوازية، التي انتهزت المؤسسات الدولتية لتمييع الوعي السياسي للطبقة العمالية، من خلال كسبها لقادة الاتحاد المغربي للشغل في أعضائه الوصوليين والانتهازيين.

2 ـ 3 : الحركة العمالية المغربية والفوضية النقابية :

إن التطور التاريخي للحركة العمالية المغربية أفرز اتجاهين أساسيين:

الاتجاه التقدمي الذي حاول دمج العمل النقابي في منظور ديالكتيكي للتحرر الطبقي عبر التنظيم الواعي للطبقة العاملة.

الاتجاه الانحرافي الذي كان يلتقي نوعيا مع خطة الحكم وإفراغ العمل النقابي من مضمونه التحرري ومن نضاليته السياسية حول مفهوم الديمقراطية.

والاتجاه الاول هو الذي تبناه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قبل سنة 1963 وحتى 1965. اما الاتجاه الثاني فهو ماأسميناه ـ على غرار المؤلفين للكتاب الذي نحن بصدد قراءته هنا ـ النقابية الضيقة والتي تبناه الجهاز القيادي للاتحاد المغربي للشغل.

ولقد جاء هذا الاتجاه الثاني متلبسا التوجه النقابي الفوضوي كما عرفته الحركة العمالية العالمية L'anarcho-syndicalisme.

ماهي هذه النقابية الفوضوية ؟

لقد ظهرت النقابية الفوضوية في أواخر القرن التاسع عشر وبالخصوص في فرنسا وإيطاليا وتنطلق هذه النظرة للنقابية من فكرة تقول بأهمية العمل النقابي على التأطير السياسي. إذ يكون العمل النقابي هو أساس النضال. أما العمل السياسي فهو ثانوي وقد يكون نتيجة لتقدم وتطور النضال النقابي. إذ لا يوجد ترابط جدلي بين النضال النقابي والنضال السياسي. بل، تزيد هذه القراءة للعمل النقابي بقولها أن العمل السياسي ـ أي النضال ـ هو ناتج للنضال النقابي «انطلاقا من أولوية» النضال النقابي.

ويمكن تأريخ الفهم الفوضوي للنقابية في المغرب مع دخول الاستعمار والتقاليد النقابية التي كان معمول بها داخل فرنسا الرأسمالية.

ولقد تبنى الجهاز القيادي للاتحاد المغربي للشغل هذا الاتجاه الفوضوي ابتداء من سنة 1960 ـ 1961، حيث شجعت هذه القيادة على تقديم العمل النقابي وجعله رائد الصراع النقابي المغربي، حيث جاء، مثلا، في التقرير الذي ألقاه الكاتب العام للاتحاد في المؤتمر التأسيسي للاتحاد النقابي الافريقي «لا يجوز لأي حزب كيفما كان أن يفرض ديكتاتوريته أو وصايته السياسية على النقابات، بل العكس من ذلك، فإن النقابات تحتل مكانة مرموقة تمنحهم حقوقا وتفرض عليهم واجبات. فالحركة النقابية الافريقية هي في الواقع عنصر تتجند حوله الطاقات، وترتكز على مبدإ الفعالية والثقة في المستقبل، فمن حقها هي ان توحي وأن تذكي

وتراقب سياسات المنظمات الشعبية» .[9]

هنا يظهر الفهم الخاطيء لديكتاتورية البروليتاريا وللعمل القيادي لحزب الطبقة العاملة .

2 ـ إشكالية العمل النقابي المغربي والصراع السياسي من خلال قراءة مضادة .

2 ـ 1 : التجديد :

إن الانحراف الذي عرفته الحركة العمالية في نضالها داخل الاتحاد المغربي للشغل كان نتيجة ترك هذا الاخير للمحور الاساسي الذي مكنه أيام الاستعمار الفرنسي أن يحقق مكتسبات جوهرية . وهو المحور الذي جمع جدليا بين النضال النقابي والنضال السياسي التحرري من الاستعباد، فبعد الحصول على الاستقلال، وابتداء من 1961 عجز الجهاز القيادي للاتحاد المغربي للشغل أن يصمد في وجه الاغراءات المتاولية من طرف الحكم والبورجوازية لعزله عن التيار التحرري الوطني . وهكذا انجرت القيادة العمالية في أخطبوط النقابية الضيقة التي أدت إلى الادعاء بالاقتصادوية économisme ، أي بالدفاع عن المصالح المادية، دون ربط جدلي مع النضال السياسي والذي وحده يمكن الطبقة العاملة من شق طريقها نحو وعي طبقي ايجابي يمكنها من الدفع بمسلسل الصراع من أجل الديمقراطية كأساس للتعايش داخل النظام الرأسمالي، وهو الحد الأدنى للتمكن من خوض المعركة الأخيرة ضد الاستغلال الرأسمالي ونهج خطة علمية وعملية تؤدي حتما إلى النهج الاشتراكي .

وقد تركزت هذه النقابية الضيقة في اختيار الخطة التالية :

- الفصل بين النضال النقابي والنضال السياسي .

- الفصل بين التنظيم والنضال : بحيث تعطى الأولوية للتنظيم النقابي على حساب النضال النقابي/ السياسي والذي هو نفسه مولد للتنظيم الواعي .

- الفصل بين النضال والتضامن : إذ لم يفهم التضامن المادي والمعنوي في إطار ديالكتيكي مستمر وقار في الاستراتجية النضالية للحركة العمالية .

إن كل هذه العوامل، والتي قدمناها من خلال قراءة سريعة للضروف التاريخية التي تولد عنها المد العمالي المغربي، كانت كافية لابراز الصيرورة الأزموية للحركة العمالية المغربية . هذه

الازموية التي خلفت يأسا خطيرا عند صفوف العمال وكل التقدميين المغاربة .

إن الحالة التي آل إليها العمل النقابي طوال الستينات والسبعينات جعلت القوى السياسية التقدمية تفكر في الاسلوب الأنجع للخروج من دوامة الصراع الفاشل والمحدود الرؤيا . وهكذا، جاء التفكير في خلق أداة نقابية تكون أساس انطلاقة جديدة للتعبوية النقابية في فهمها الجدلي الذي يجمع بين النضال النقابي والنضال السياسي في دينامية وحدوية تركز العمل نحو سلك الاتجاه العضوي لتسطير أفق التحول الاشتراكي للمجتمع المغربي .

لقد جاءت نشأة «الكونفدرالية الديمقراطية» للشغل في دجنبر 1978 كتعبير واعي واختياري لضرورة التجديد النقابي، لا كفكٍّ لوحدوية الحركة العمالية المغربية . إذ يكون خلق نقابة جديدة اختيارا اضطراريا فرضته ظروف تاريخية موضوعية تستقي شرعيتها من فشل سياسة الاتحاد المغربي للشغل لتوعية الطبقة العاملة وتعبئتها لشق طريق الوعي الاشتراكي والذي هو وحده يمّكن هذه الطبقة من تحرير نفسها من الاستغلال الرأسمالي المتخلف .

2 ـ 1 : تساؤلات مبدئية :

والسؤال المطروح آنيا هو التمكن من معرفة مدى صواب هذا الاختيار النقابي . هل بالفعل تمكنت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن تشغل ذلك الفراغ الذي تولد عن انحراف الاتحاد المغربي للشغل واختيار هذا الاخير للانهزامية التي تخدم البورجوازية ضداً عن المصالح الحساسة للطبقة العاملة؟

إن الجواب على هذا السؤال قد يكون سابق لأوانه، نظرا لكون ك . د . ش فتية العهد بالنضال النقابي ـ السياسي . إلا أنه من الممكن أن نؤكد على النضالية العالية التي أظهرت عنها ك . د . ش منذ الشهور الأولى لنشوئها . إلا أن هذه النضالات في حد ذاتها تتطلب الوقت لاستخلاص كل الدروس التي تفرغت عن هذه النضالات وبالخصوص النتائج التي أدت إليها تلك النضالات بالنظر إلى مصالح الطبقة العاملة .

أما التساؤل الأهم هو: هل انشاء منظمة نقابية جديدة من شأنه أن يساعد على حل إشكالية النضالية العمالية، أي هل سيمكن من جمع شتات الطبقة العمالية في صراعها ضد الاستغلال الرأسمالي، أم سيساعد على تمزيق أكثر للحركة العمالية المغربية؟

لن نجيب على هذا السؤال . إذ ننبه الى ازدواجية الرؤيا النقابية داخل القوى التقدمية المغربية، وهي ازدواجية تصب في شل حركة هذه الطبقة العمالية وتعتيم مصارها التاريخي نحو الديمقراطية والتحرر .

2 ـ 2 : ملاحظات بريئة :

سوف نكتفي هنا بسرد ثلاث ملاحظات حول قراءة «الحركة العمالية المغربية» .

ـ جاء هذا الكتاب عبارة عن سرد تاريخي لمسيرة الحركة العمالية ، وهو سرد استقرائي لمراحل تطور هذه الحركة دون الدخول في نقاش هذه الصيرورة من جانب الوعي السياسي والطبقي للحركة العمالية عند نشأتها وتأطيرها داخل س . ج . ت .

وهذا الاغفال يجعل القاريء في حيرة من أمره . إذ لم يستطع العرض من تحديد تزامن الوعي النضالي بالوعي الطبقي عند الطبقة العمالية المغربية . هل اكتسبت الطبقة العمالية وعيها بذاتها داخل الصراع أم موازيا له . . ؟ وما هي علاقة الحركة العمالية المغربية بالحركة الوطنية والتحررية المغربية؟ هل هي علاقة حلف طبقي واسع بالنظر للظروف التاريخية ومميزات الصراع من أجل التحرر من الاستعمار؟ أم هو تحالف طبقي عفوي لم يستقر بعد على الاطار النوعي للصراع الطبقي الذي تولد عن وعند دخول الاستعمار الفرنسي؟ . .

ـ جاء العرض للنضال السياسي والنضال النقابي في علاقتهما بالمشروع الاشتراكي في صيغة ربط ميكانيكي دون توضيح نوعية هذه العلاقة ، وكيف يمكن للطبقة العمالية ، على ضوء واقعها الموضوعي المعاش ، أن تسلك نهج هذه الاشتراكية .

ـ لقد ذهب الكتاب الى جعل ك . د . ش . الأداة النضالية البديل الذي يخول الطبقة العاملة من التحرر من الاستغلال الرأسمالي والدفع بعجلة الوعي الاشتراكي للطبقة العاملة المغربية .

هل يمكن ان نقول ، وبعد تسع سنوات تقريبا عن نشأتها ، أن ك . د . ش استطاعت ان تخلق هذا الوعي؟ . .

هوامش :

(1) «الحركة العمالية المغربية» عبد اللطيف المنوني ومحمد عياد . منشورات دار توبقال للنشر ـ 1985 .

(2) تمام الكتاب .

(3) في الحقيقة ، يمكن تقسيم تطور الحركة العمالية المغربية الى ثلاثة فترات : ما قبل 1930 ، ابتداء من سنة 1930 وخلق س . ج . ت المغربية ، ثم 1948 الى نشوء الاتحاد المغربي للشغل سنة 1955 .

(4) كان شعار «الدور الحضاري لفرنسا» الذي كانت تتخبأ وراءه الشيوعية الفرنسية والمغربية ذريعة لابقاء المغاربة داخل النقابة الفرنسية س . ج . ت . حتى تتمكن هذه النقابة من الانفراد بالعمل النقابي في المغرب دون اعتراض السلطات الاستعمارية وهو شعار ثار ضده كل النقابيين الوطنيين .

(5) ولو أن النضال النقابي للعمال المغاربة يمكن تأريخه ابتداء من 1920 ، كما يبرز من خلال الكتاب الذي نقدم قراءته في هذه المقالة .

(6) الاتحاد العام للنقابات الموحدة وهو ما كان يعرف تحت اسم U G S M .

(7) المرجع المشار اليه سابقا ، ص 38 .

(8) «النقابية الضيقة» كما أتت في الكتاب .

(9) « الحركة العمالية المغربية » ، ع . المانوني وم . عياد ص : 65/66 .